

أولاً: دور الاتصال التنظيمي في تكريس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يقصد بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة قدرة المنظمة على تحقيق النمو والاستمرارية والربحية (أو النجاعة الاقتصادية في المنظمات العمومية) مع الاستخدام الرشيد للموارد، وضمان الكفاءة على المدى الطويل. ويعد الاتصال التنظيمي عنصراً حاسماً في دعم هذا البعد، ليس فقط كأداة تقنية لنقل المعلومات، بل كألية إستراتيجية موجهة للسلوك الاقتصادي داخل المنظمة.

➤ ترشيد اتخاذ القرار الاقتصادي:

يساهم الاتصال التنظيمي الفعال في تحسين جودة القرار الاقتصادي من خلال: ضمان تدفق المعلومات الدقيقة والموثوقة بين المستويات الإدارية المختلفة، تقليص عدم اليقين المرتبط بالقرارات الاستثمارية والتنظيمية، وتمكين الإدارة من استشراف المخاطر الاقتصادية والتعامل معها بمرونة، فكلما كان الاتصال واضحاً وتشاركياً، كلما كانت القرارات الاقتصادية أكثر عقلانية وأقل كلفة.

➤ تعزيز الكفاءة والفعالية التنظيمية:

يساعد الاتصال التنظيمي على: تحسين التنسيق بين الوحدات والأقسام، وتقليص الازدواجية في المهام والإنفاق، وتقليل الأخطاء الناتجة عن سوء الفهم أو غياب المعلومة، ويساهم ذلك في رفع الإنتاجية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية، وهو جوهر الاستدامة الاقتصادية.

➤ الاتصال التنظيمي وبناء الثقافة الاقتصادية المستدامة:

يلعب الاتصال دوراً محورياً في نشر ثقافة تنظيمية قائمة على: ترشيد النفقات، وتقدير قيمة الموارد، وربط الأداء الفردي بالأهداف الاقتصادية العامة للمنظمة، ومن خلال الخطاب التنظيمي، يتم توجيه العاملين نحو تبني سلوكيات اقتصادية مسؤولة، مثل الاقتصاد في الموارد، واحترام الوقت، وتحسين الجودة.

➤ دعم الابتكار والتعلم التنظيمي:

يعد الابتكار أحد ركائز الاستدامة الاقتصادية، ولا يمكن تحقيقه دون بيئة اتصال مفتوحة تشجع على: تبادل الأفكار والمقترحات، وحرية التعبير عن المشكلات التنظيمية، والتعلم من الأخطاء والتجارب السابقة، فالمنظمات التي تعتمد اتصالاً أفقياً وتشاركياً تكون أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع التحولات الاقتصادية.

➤ تكريس الشفافية الاقتصادية:

تعزز الشفافية الاتصالية الثقة داخل المنظمة، من خلال: توضيح السياسات المالية، وشرح القرارات الاقتصادية للعاملين، وربط الأجور والحوافز بالأداء الحقيقي، وتعد الثقة التنظيمية شرطاً أساسياً لاستدامة الأداء الاقتصادي.

ثانياً: دور الاتصال التنظيمي في تكريس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يعد البعد الاجتماعي أكثر الأبعاد ارتباطاً بالاتصال التنظيمي، ويتجلى ذلك في:

- تعزيز العدالة التنظيمية والمساواة
- ترسيخ ثقافة الحوار والاحترام المتبادل
- تحسين مناخ العمل والرضا الوظيفي
- دعم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة
- تمكين العاملين وإشراكهم في اتخاذ القرار

فالمنظمة التي تعتمد اتصالاً تشاركياً تكون أكثر قدرة على تحقيق الإدماج الاجتماعي والاستقرار الوظيفي.

ثالثاً: دور الاتصال التنظيمي في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة

يساهم الاتصال التنظيمي في البعد البيئي من خلال:

- نشر الوعي البيئي داخل المنظمة
- ترسيخ السلوكيات الصديقة للبيئة
- دعم تبني سياسات بيئية واضحة
- تعزيز الالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية
- إشراك العاملين في المبادرات البيئية

ويعد الاتصال أداة لتغيير السلوك البيئي، وليس مجرد وسيلة لنقل التعليمات.